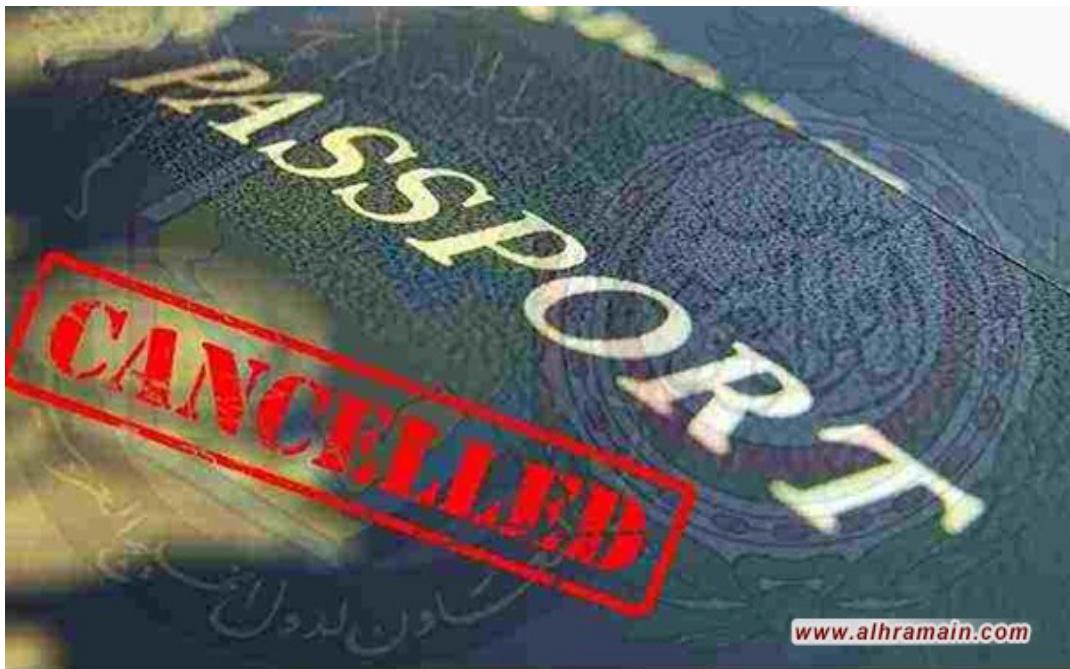


«إيكونوميست»: من أجل إسكات المعارضة.. دول الخليج تسحب جنسيات مواطنها



ترجمة وتحرير زياد محمد - الخليج الجديد

منذ أن أصبحت دول الخليج الصغيرة دولة مستقلة عن بريطانيا في النصف الأخير من القرن العشرين، سعت الأسر الحاكمة في تلك الدول إلى سياسات متنوعة لإبقاء كل شيء تحت سيطرتهم، من غلق المصحف، ومصادرة جوازات السفر، إلى زر المعارضين الأكثر إزعاجاً في السجون.

ولكن الآن بدأت تلك الدول في انتهاج طرقاً أخرى أكثر حدة، وهي تجريد المعارضين وأسرهم من جنسياً لهم، وتركهم بلا جنسية.

البحرين كانت من أكثر الدول انتهاجاً لتلك السياسة، فقد هددت العائلة الحاكمة السنوية الأغلبية الشيعية في البحرين بسحب جنسياً لهم لقمع الإنفاضة التي اندلعت عام 2011 أثناء ربيع الثورات العربي. ولم يمض أكثر من ثلاثة أعوام حتى قامت البحرين بالفعل بتجريد 21 شخصاً من جنسياً لهم في عام 2014، ليتضاعف ذلك الرقم عدة مرات في العام الذي تلاه.

في العام الماضي، سحت الدولة الجنسية من «عيسى قاسم» الزعيم الروحي للشيعة في البحرين. «فالدولة تحول الشعب من مواطنين إلى خدم أدباء»، على حد وصف «عبد الهادي خلف»، النائب البحريني السابق، الذي جرته الدولة أيضاً من جنسيته في عام 2012. «فجوازات سفرنا ليست حقاً نكتسبه بالولادة في ذلك المكان، إنما هي جزء من صلاحيات الحاكم علينا».

لم يمر وقت طويلاً حتى حذت باقي الدول المجاورة حذو شقيقتهم، فعائلة آل الصباح الحاكمة في الكويت حرمت 120 شخصاً من جنسياً لهم العامين الماضيين على حد قول «نوفاف الهيندال»، المسؤول عن «كويت

ووتش»، وكالة الرصد المحلية.

وعلى الرغم من أن الموضوع قد يبدوا طائفياً، حيث إن أغلب المحروميين من جنسياً لهم في البحرين كانوا من الشيعة، إلا أن الموضوع يتعدى ذلك، فأغلب المحروميين من جنسياً لهم في الكويت كانوا سنة، مثل «أحمد الشمرى»، الناشر المُصْفِي الذي سُحب جنسيته في عام 2014.

في عام 2015، قام أحد الجهاديين السعوديين بتفجير نفسه في أحد المساجد الكبيرة خلال صلاة الجمعة في الكويت، مما أسفر عن مقتل 27 شخصاً، تبع ذلك حملة عنيفة استهدفت العديد من السلفيين المشتبه في حصولهم على الجنسية الكويتية خلال الفوضى التي خلفتها حرب العراق والكويت وطرد القوات العراقية عام 1991.

«نحن نبحث عن عمليات الاحتيال».. هكذا علق «مازن الجراح» عضو الأسرة الحاكمة و المسؤول عن شؤون الجنسية والجوازات في الإمارة.

لم تسلم أكثر دول الخليج تحرر¹ من ذلك أيضاً، فالإمارات سُحبت الجنسية من نحو 200 شخصاً من مواطنيها منهم بعض المنتسبين لجماعة الإخوان المسلمين عام 2011، خشيةً أن يتسببوا في اضطرابات بالدولة، كما صرَّ «أحمد منصور» الناشط في مجال حقوق الإنسان والممنوع حالياً من السفر، قطراً أيضاً لجأَ لذلك في وقت سابق من تاريخها. فقد سُحبَت الدولة الجنسية من عشيرة بأكملها، الغفرانية، بعد اتهام عشرة من كبار العائلة بالتأمر مع المملكة العربية السعودية للقيام بإنقلاب عام 1996. فقد في ذلك القرار أكثر من خمسة آلاف شخصاً من المنتسبين لتلك العائلة جنسياً لهم منذ عام 2004. «استطاع بعضهم استعادتها، ولكن بقي الآلاف منهم في دوامة بلا دولة أو جنسية»، كما يقول «مسفر المري» المنفي حالياً في إسكتلندا.

العواقب تكون وخيمة، فأولئك الأشخاص لا يخسرون فقط بطاقات هويتهم ورخص القيادة، ولكنهم يفقدون كل امتيازات الدول الغنية بالنفط، كفرصة الحصول على وظيفة، أو القدرة على تملك منزل، سيارة، هاتف أو حتى حساب مصرفي.

أما الذين يسافرون إلى الخارج، فهم يمنعون من العودة، بينما يمنع من هم في الداخل من السفر خارج البلاد.

وال مجرد من جنسيته، لا يستطيع تسجيل شهادة ميلاد لطفله، ولا يستطيع تسجيل عقد زواجه، وقد يحتاج كفيلاً كالأجانب تماماً. الأمر أشبه بـ«إعدام قانوني» كما يصفها أحد البحرينيين الذي مازال يحتفظ بجنسيته، «فهم يتركون بلا أي حقوق».

يبذر الحكم ما يحدث بالحرب على الإرهاب، ولكن من بين 72 شخصاً جردوا من جنسياً لهم البحرينية في يناير/كانون الثاني 2015، كان هناك 22 شخصاً فقط من يزعُم انتماً لهم لتنظيم «الدولة الإسلامية».

لم تكن القوانين تسمح بسحب جنسية أي مواطن إلا في حالة الخيانة أو حصوله على جنسية أخرى، ولكنها أصبحت الآن أكثر اتساعاً من ذلك بكثير. فالتشهير ببلد شقيق، قد يكلفك جواز سفرك في البحرين مثلاً.

وتطبق تلك العقوبة على أي شخص يثبت تعارض ولائه مع المملكة، أو حتى يسافر إلى الخارج لخمس سنوات أو أكثر بدون موافقة وزارة الداخلية.

ضحايا تلك القوانين يشملون طيفاً واسعاً من المواطنين، كالأكاديميين والمحامين والنواب السابقين وزوجاً لهم وحتى أطفالهم.

الغرب أيضًا ليس في موقف يسمح له بانتقاد تلك السياسات، فمعظم دول الاتحاد الأوروبي تقوم بسحب الجنسية من يشتبه في تورطه في أعمال ارهاية. اتهام فضفاض للغاية، فبريطانيا على سبيل المثال قد تقوم بسحب الجنسية إذا كان ذلك يصب في «المصالح العام».

المصدر | إيكونوميست